الأمم المتحدة

A/40/1092
S/17917
14 March 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والاربعون

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى
الامم المتحدة

يشرفني أن أرفق ، طيه ، رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة اليكم من السيد أوزر كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق) .

وأكون ممتنّا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة ، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) إيلتر تركمان
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ وموجهة
الى الأمين العام من السيد أوزر كوراي

يشرفني أن أشير الى الرسالتين المتتاليتين اللتين بعث بهما الى سعادتكم السيد قنسطنطين موشوتاس ، ممثل الحكومة القبرصية اليونانية لدى الامم المتحدة ، المؤرختين في ١٧ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، واللتين عمّمتا بوصفهما الوثيقتين A/40/1076-S/17743 و A/40/1081-S/17759 على التوالي ، وهما الرسالتان اللتان تتناولان المحاولات المزعومة من جانب تركيا لإحداث تغييرات في الهيكل الديموغرافي لقبرص الشمالية - وهو مشروع مفضّل أخير لدى جهاز الدعاية القبرصية اليونانية - كما يشرفني أن أوجه عنايتكم الكريمة الى الحقائق والاعتبارات التالية .

ان الحكومة القبرصية اليونانية ، كما تدركون سعادتكم جيدا ، قد اعتبرت ، خصوصا منذ عام ١٩٧٤ ، ان من واجبها ، كعمل متعمد من أعمال السياسة ، ان تبذل كل ما في وسعها لتدويل المشكلة القبرصية باستخدام أساليب متنوعة ، كان أكثرها سوءا شن حملة مكثفة من الدعاية العارية من الصحة ، لتشويه سمعة تركيا والشعب القبرصي التركي أمام الرأي العام العالمي . وليست المزاعم الاخيرة ، التي رددها السيد موشوتاس بشأن من يُطلق عليهم زعماً اسم "المستوطنين الاتراك" ، سوى عنصر واحد من عناصر هذا المخطط الاوسع من الافتراء الذي لا أساس له ، والذي اختير عن عمد في هذا الوقت بالذات ، نظرا لأن الموضوعات الاستغلالية المحبّبة الاخرى لم تعد تؤتي ثمارا جديدة ، نظرا الى ان المجتمع الدولي قد أصبح ، بإدراكه المتزايد للوقائع الحقيقية لمسألة قبرص ، ينظر أكثر فأكثر الى هذه الحملة التي لا تتوقف ، بغير مبالاة بل بنفور ، في الواقع .

وبعد هذه الملاحظات العامة حول النوايا الكامنة وراء رسالتيّ السيد موشوتاس ، أود الآن أن أطرح بإسهاب بعض الأمثلة التي تفضح ، على نحو بالغ ، ما ورد في الرسالتين المذكورتين من سوء عرض للحقائق وتشويهها . وأود ، في هذا الصدد أن أؤكد على ان ما أشار اليه السيد موشوتاس من "استعمار أنقرة بصورة منتظمة" للأراضي "المحتلة" والى "مستوطنين من البلد الام تركيا" ما هي إلا اشارات ماكرة وليس لها أي أساس من الصحة ، وأنها لا تتعلق ، على الاطلاق بالوقائع الحقيقية للحالة في قبرص . وان التاريخ الحديث يوضّح بجلاء مَن الذي حاول أن يحتل قبرص ، وأن يغيّر تغييرا

كاملا الهيكل الديموغرافي للجزيرة ويجعلها محتلة من اليونان ، ليس فقط باتاحته تسلُّل ٠٠٠ ٢٠ شخص من قوات وضباط البلد الأم اليونان الى قبرص في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٤ ، بل وعن طريق استعمال العنف المسلَّح الذي يهدف الى قمع العنصر القبرصي التركي في قبرص أو القضاء عليه نهائيا أيضا .

وإن بعض الأمثلة الواردة في تقارير الأمين العام الى مجلس الأمن عن تلك الفترة كافية لإيضاح هذه النقطة . وعلى سبيل المثال ، يوضِّح تقرير الأمين العام S/5950 عن شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ ، في الفقرة ٤١ منه ، أن "... ما يقدَّر بحوالي ٠٠٠ ٥ شخص قد دخلوا الى الجزيرة ... من اليونان" خلال شهر تموز/يوليه من هذا العام وحده ، في حين يشير تقرير آخر S/8286 عن شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ ، في الفقرة ٣٤ منه ، الى أن "مجلس النوَّاب" القبرصي اليوناني "وافق على مشروع قانون يقضي بمنح المركز القانوني لضباط الجيش اليوناني وللرجال الذين يؤدون الخدمة ، خفيةً حتى ذلك الحين ، مع الحرس الوطني في قبرص" .

وفي حين أنه ليس لدينا معلومات دقيقة عن عدد من غادروا الجزيرة بالفعل من قوات وضباط البلد الأم تركيا البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ شخص في أعقاب أزمة عام ١٩٦٧ ، فإن من الواضح أن آلافا منهم إما قد واصلوا البقاء (بمن فيهم أولئك الذين أُعيد توطينهم بصفة غير قانونية في قبرص ، بعد صرفهم من الخدمة في الكتيبة اليونانية المتمركزة في الجزيرة بمقتضى معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠) أو أنهم أُعيدوا الى قبرص ، حيث أنهم كانوا هم الضباط والرجال الذين قاموا ، بالاشتراك مع العناصر المسلَّحة المحلية ، بتنظيم الانقلاب ضد نظام الأسقف مكاريوس في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، للتعجيل بتحقيق إينوسيس - أي ضم قبرص الى اليونان . وكان الأسقف مكاريوس نفسه هو الذي سمَّى هذا الانقلاب "غزو اليونان لقبرص" في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ (S/PV.1780) .

ومن الأهمية فيما يتعلق بمحاولات القبارصة اليونانيين لتغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص ، ملاحظة أن عدد الناخبين من القبارصة اليونانيين قد أظهر زيادة هائلة بلغت نحو ٠٠٠ ٤٠ ناخب منذ الانتخابات السابقة التي أجراها القبارصة اليونانيون منذ نحو خمس سنوات ، وهي زيادة لا يمكن تفسيرها في ضوء النمو المنخفض للسكان من القبارصة اليونانيين .

والجدير بالملاحظة أن السياسة الثابتة منذ زمن طويل والجهود التي يبذلها القبارصة اليونانيون لإضفاء الطابع اليوناني على قبرص (التغيير في نهاية الأمر في الهيكل الديموغرافي والهيكل السياسي للجزيرة) فضلا عن إحداث المزيد من إراقة الدماء والمعاناة لكلا الشعبين في الجزيرة حتى عام ١٩٧٤ ، كل هذا مازال منذ ذلك الحين يشكّل مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع المحلي للقبارصة اليونانيين في قبرص الجنوبية . وهذه الجهود التي بلغت ذروتها بانقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ المذكور أعلاه قد خلّفت ميراثا من الصراعات والتوترات والانقسامات العميقة داخل المجتمع القبرصي اليوناني تفاقمت حدّته بسبب التراخي الذي تبديه الحكومة القبرصية اليونانية إزاء الإرهاب بصفة عامة . والواقع أن أحداث العنف وأعمال الإرهاب ، التي تتراوح بين عمليات القتل السياسي والاختطاف والتي بلغت الى حدّ اختطاف نجل السيد كبريانو في عام ١٩٧٧ ، وإلقاء القنابل وتهريب جميع أنواع المتفجرات ، وتحويل قبرص الجنوبية الى مركز إمداد فعلي للإرهاب الدولي ، تبيّن مدى ما وصلت اليه التطورات في قبرص الجنوبية . وفي الوقت نفسه ، فإن الاعتداءات على السائحين ، وحوادث الاغتصاب وتهريب المخدرات صارت صورة مألوفة في الحياة اليومية في المنطقة القبرصية اليونانية وتتناقل أخبارها يوميا الصحافة القبرصية اليونانية .

وإزاء هذه الفوضى السياسية والاجتماعية المطلقة التي أُبتلي بها المجتمع القبرصي اليوناني في السنوات الأخيرة ، فإن من دواعي السخرية أن تتجه الحكومة القبرصية اليونانية الى إلقاء اللوم على تركيا والحكومة التركية زاعمة أنها تسبب عدم الاستقرار الاجتماعي وتثير القلاقل في قبرص الشمالية بإدخال "مستوطنين" من البلد الأم تركيا .

ولست بحاجة الى أن أؤكد أن حركة العمال هي ظاهرة دولية تؤثر على جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقبرص الشمالية ، بوصفها بلدا ديمقراطيا يحترم حقوق الانسان ، لا يمكنها أن تبقى بمنأى عن هذه الظاهرة بحيث تغلق حدودها ، لاسيما في وقت شهدت فيه قبرص الشمالية نقصا حادا في العمالة الماهرة بعد عام ١٩٧٤ نشأ عن احتياجات القبارصة الأتراك الذين اعتصرهم القبارصة اليونانيون اقتصاديا طيلة إحدى عشر عاما ، والذين أُتيحت لهم الفرصة لأول مرة للتنمية في ظل ظروف الأمن والاستقرار الذي حققته عملية السلم التركية ذلك العام . وفي هذا الإطار سُمح بالدخول لعمال مهرة وغير مهرة من تركيا بصفة رئيسية ولكن حدث هذا أيضا من شبه القارة الآسيوية ، والشرق الأقصى والشرق الأوسط بل وحتى من البلدان الأوروبية وذلك على أساس انتقالي وموسمي لمساعدة الاقتصاد القبرصي التركي في جهوده الإنمائية .

وانني على ثقة من أن سعادتكم تدركون أن هذا الامر يقع تماما في إطار اختصاص سلطاتنا الحكومية وولايتها ، وليس للحكومة القبرصية اليونانية أي حق أو أية سلطة فيما يتعلق بهذه المسألة . وينبغي ملاحظة أن الحكومة القبرصية اليونانية التي لا تمتد صلاحيتها وولايتها إلاّ على قبرص الجنوبية ، قد سمحت بإعادة الاستيطان والتوظيف في قبرص الجنوبية لآلاف من المهاجرين من غير اليونانيين ، بالاضافة الى المستوطنين من البلد الام اليونان ، ولكن الجانب القبرصي التركي لم يقم بأية دعاية بشأن هذا الموضوع .

وبالرغم مما سلف ، أود أن أكرر أن جمهورية قبرص الشمالية التركية لم تحاول بأي حال تغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص عن طريق جلب مستوطنين من تركيا أو من أي مكان آخر وعن طريق إعطائهم الجنسية ، نظرا الى أنه ليس هناك بوضوح ما يدعو الجانب التركي الى أن يفعل ذلك . ولو كان قصدنا زيادة السكان بوسائل اصطناعية ، لاستطعنا أن نجلب بسهولة عددا كبيرا من مئات الآلاف من القبارصة الاتراك الذين يعيشون حاليا في الخارج ، في بلدان مثل تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واستراليا وكندا وغيرها . ونعيد الى الاذهان أن معظم هؤلاء قد أُرغموا على مغادرة الجزيرة ضد إرادتهم بسبب سنوات طويلة من الاضطهاد والقهر والتمييز التي تعرَّضوا لها للقضاء على السكان القبارصة الاتراك . غير انه ينبغي التأكيد على أن اقتصادنا ما كان ليستطيع الصمود إزاء زيادة مفاجئة أو مصطنعة في السكان تبلغ ٦٠ ٠٠٠ نسمة كما يدّعي الجانب القبرصي اليوناني ، ومن ثم فإن الاتهامات التي من هذا القبيل خالية من أي مضمون أو منطق .

إن الحقيقة القائلة بأن بعض الناس من أصل قبرصي تركي قد اختاروا في الواقع العودة الى قبرص الشمالية ممارسة لحقهم الطبيعي للغاية في الجنسية ، بعد ظروف السلم والأمن والاستقرار التي عادت الى الجزيرة منذ عام ١٩٧٤ لا يمكن تفسيرها على أنها محاولة لتغيير الهيكل الديموغرافي لقبرص . وتجدر الاشارة الى أن التشريع المتعلق بالجنسية هو نفسه القائم على كلا الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، ومن ثم فإن الاتهامات القبرصية اليونانية زائفة تماما وذات طابع خبيث ، حيث تسعى الى طرح المسألة القبرصية على العالم بوصفها قضية أعداد مجرَّدة واحصاءات وأغلبيات وأقليات بدلا من أن تكون قضية مساواة سياسية بين الشعبين الاثنيين لقبرص اللذين يعتبران الشريكان المؤسسين في ظل جمهورية قبرص . ومما يذكر انه بموجب دستور هذه الجمهورية لعام ١٩٦٠ ، والذي يدّعي القبارصة اليونانيون إدعاء زائفا

انهم يتمسكون به ، يتم تحديد الأقليات بوضوح بوصفهم "المارونيين والأرمن واللاتينيين" .

وفيما يتعلق بالمواطنين من البلد الأم تركيا الذين يزورون قبرص الشمالية كسائحين ، أود أن أبيّن حقيقة واضحة وهي اننا لا نرحب بالسياح من تركيا وحسب بل وأيضا من جميع أنحاء العالم . والدعاية القبرصية اليونانية في هذا الشأن ترمي الى تقليص السياحة الى الشمال عن طريق اختلاق أكاذيب لإثارة الذعر وهي جزء من الحظر الاقتصادي اللاإنساني الذي يفرضه القبارصة اليونانيون على القبارصة الأتراك .

وفي الوقت الذي ننظر فيه بقلق شديد الى هذا التصعيد الجديد في الدعاية القبرصية اليونانية ضد تركيا والجانب القبرصي التركي ، أود أن أوجّه انتباه سعادتكم أيضا الى ما تخلفه هذه الحملة السياسية من آثار سلبية على الجهود التي تبذلونها حاليا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين . ويحدوني الأمل بإخلاص أن تبذلوا كل ما في وسعكم لوضع حدّ لهذه الدعاية التي لا أساس لها لصالح المبادرة التي تقومون بها والتوصل الى حل سلمي في قبرص .

وأغدو ممتنا فيما لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الأربعين للجمعية العامة في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(التوقيع) أوزر كوراي
الممثل

- - - - -